

جامعة الشهيد حمّـه لخضر الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

محاضرات في اللسانيات التداولية

لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص اللسانيات العامة

المحاضرة الأولى - محاضرة تمهيدية-: الدراسات اللغوية ما قبل التداولية

1/ اتجاهات الدراسات اللغوية:

إنَّ الحديثَ عن الدِّراساتِ اللُّغويةِ اللُّسانيةِ قبلَ ظهورِ التَّداوليةِ ، يقودنا مباشرةً إلى تقسيمِ الباحثين لها وفق اتجاهين رئيسين هما:

* اتجاه الدراسات الشكلية للغة.

* اتجاه دراسات اللغة في السياق التواصلية.

أ/ الدراسات اللغوية عند العرب:

1/ الاتجاه الشكلي: عمد إليه النحاة العرب في تعييدهم النحو العربي إلى حدّ ما. فكانت أحكامهم معيارية، تتسم بالصرامة المنطقية وذلك ما نجده عند سيويه مثلاً في مرحلة التأسيس. فخصّص باباً في " الاستقامة والإحالة"، وفرّق بين الصحة النحوية للجملة ومقبوليتها دلاليًا، وقسّم الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. أمّا الصرامة المنطقية- التي اكتسبها من التأثير بالمنطق اليوناني- فتظهر في اعتمادهم على التقدير وتصنيف التراكيب إلى الواجب والجائز وغير الجائز... والحكم بالشذوذ على ما خرج على القاعدة المتعارف عليها أو تأويل ذلك تأويلاً يخرج في كثير من الأحيان عن منطق اللغة ويصل إلى درجة التعسف والتزويد في النص، أو تسويغه على أنه من باب الضرورة الشعرية. وهذا الأمر لا ينسحب على عمل النحاة كلّهم.

كما اتفق النحاة العرب مع النحو التحويلي في عديد المواطن، كربطهم البنية العميقة بالبنية السطحية عن طريق علاقات التأثير والتأثر بافتراض العامل، واهتمامهم بقضايا الأصل والفرع مثل: (النكرة، المعرفة)، (الجمع، المفرد)، (المذكر، المؤنث)...

ولم تقتصر الدراسة الشكلية على النحو فقط، بل اتسم التحليل الصرفي أيضا بذلك عند معالجتهم لقضايا الإعلال والإبدال مثلا، وذلك برد الألفاظ إلى الأصول عند إخضاعها للميزان الصرفي.

2/ الاتجاه التواصلي: لا يمكن الحكم على الدرس اللغوي العربي بأنه شكلي في مجمله، إذ تطور البحث عندهم من خلال إدماج الاتجاه التواصلي في معالجتهم. فلقد خضع التقعيد عند العلماء العرب إلى اللغة في استعمالاتها، وجعلوا لذلك حدودا زمانية ومكانية فارتحلوا إلى القبائل الفصيحة وجمعوا المادة اللغوية منها، وكان السماع أحد مصادر التقعيد عند الكوفيين، كما تنبهوا إلى أن الأصل في الكلام أنه منطوق في سياق تواصلي واجتماعي معين واشتروا الإفادة في الكلام الذي يحصل باستعمال وجوه متفاوتة من التراكيب، وبكيفيات مختلفة من طرائق التلفظ، وتأثير اللهجات على القواعد... وكلها أدت إلى تقعيد القواعد دون إهمال عنصر السياق وغيره من الاعتبارات التداولية. أمّا إذا تأملنا الدراسات البلاغية فنجد اهتمامها بالاستهمال اللغوي في السياق بين كدراسات ابن سنان الخفاجي والسكاكي والجرجاني والجاحظ والقرطاجني والعلوي وابن خلدون في المقدمة، دون أن ننسى الإشارة إلى العلوم غير اللغوية الأخرى كالفقه وأصوله وعلم الكلام...

2/ الدراسات اللغوية عند الغربيين:

أ/ الاتجاه الشكلي: إن الدراسات اللغوية اللسانية قبل ظهور التداولية عند الغربيين تتلخص في تلك الدراسات التي نُعتت " بالشكلية الصورية"، التي تعنى بدراسة النظام اللغوي معزولا عن سياق التواصل الاجتماعي، حيث نشأت في أعقاب انحسار المنهج التقليدي وإعادة النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن .

ويمكن أن نُقسّم هذا النوع من الدراسات إلى اتجاهين أساسيين هما:

-الاتجاه البنيوي الوصفي - الاتجاه التوليدي التحويلي .

● **البنيوية:** اهتمت البنيوية باللغة كبنية مُغلقة انطلاقا من إقرار رائدها السويسري فيردنان دي سوسير F.D.Sausure أنّ موضوع اللسانيات الوحيد هو اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها،

وفصله بين ثنائية اللُّغة والكلام. اللُّغة كظاهرة اجتماعية وكنظام قائم بذاته لا تخضع إلاً لنظامها ولا تُدرس إلاً في ذاتها ولذاتها، والكلام كظاهرة فردية وكممارسة خاصّة بكلِّ فرد. فتميّزت هذه الفترة بالنّظر إلى اللُّغة نظرةً تحليليةً جديدةً والتّفكير فيها بطريقةً علميةً موضوعيةً مجرّدةً في جميع مستوياتها المعروفة مع إهمال الكلام واعتباره عنصراً ثانوياً تؤجل دراسته.

لقد أثّرت البنيوية في الدّراسات اللُّغوية، فظهرت مدارس لسانية مختلفة في أمريكا وأوروبا تتباين في درجة التّأثر وكيفية الأخذ بالمبادئ السوسيرية . وعلى الرّغم من اتّساع الهوّة بين الاتجاهين الأمريكي والأوروبي في موضوع الدّراسة: فأتّجاه يعتمد الكلام (الأمريكي)، والآخر يعتمد اللُّغة (الأوروبي)، ولكنّ ذلك ما هو إلاً تفریق شكلي. لأنّ اللُّغة والكلام يُكمّلان بعضهما بعضاً، والتفریق بينهما يؤدي إلى الدخول في حلقة تساؤل مفرغ: من فيهما يُدرس قبل الآخر، اللُّغة قبل الكلام أو العكس؟

واكتفت هذه الدّراسات في البداية بدراسة الجملة ثم تجاوزتها في الفترة الأخيرة إلى مستويات أعلى كالنّص والخطاب، ممّا ولّد فروعاً لغوية ذات مفاهيم جديدة مثل: تحليل النّص، تحليل الخطاب، نحو النّص،....، والنّص في المنظور البنيوي هو النسيج اللُّغوي المغلق الذي يُدرس من خلال علاقة مستويات اللُّغة داخله بعضها ببعض، وإدراك تنظيمه وتحليل الروابط وتصنيفها.

* **الاتّجاه التوليدي التّحويلي:** انتقل الاتّجاه التوليدي التّحويلي باللُّغة من مرحلة الوصف إلى مرحلة التّفسير، أو من طابع السكون والجمود إلى الطابع الإبداعي الخلاق حيث عاب تشومسكي Chomsky على المناهج البنيوية اهتمامها بالأشكال اللُّغوية المنجزة، فراح يربط بين العقل واللُّغة، باعتبار أنّ الإنسان يُنتج ويُفسّر ما لا حصر له من الجمل بما فيها الجمل التي لم يسبق أن سمعها من قبل وفق قواعد صورية، فيصف الظاهرة اللُّغوية دلالياً برّد بنيتها السطحية المنجزة فعلاً إلى بنية عميقة، دون اعتبار البعد الخارجي للظاهرة من موقف المتكلّم والمخاطب والظروف الكلامية التي تكتنفها.

وقد اهتم هذا الاتجاه بالاكتساب اللغوي لدى الطفل والعناية بتفسيره بطريقة منطقية رياضية، مما نحا به نحو التجريد، واصطناع جمل صحيحة نحوياً لكنّها غير مفهومة دلالياً فكان من مآخذ النظرية التوليدية التي اهتمت بالمكوّن الدلالي في مراحلها المتأخرة، فظهر مفهوم النحو التحويلي الذي يرى أن اللّغة مجموعة من البنيات العميقة المحدودة، التي يمكن أن تُكوّن عدداً غير محدودٍ من الجمل عن طريق قواعد التحويل .

● الاتجاه التواصلي : إنّ جُلَّ تلك الدراسات قد وقفت في بحثها عند حدود الجملة ولم

تُولِ أهميةً للّغة بصفتها أداة تواصل، فأهملت الكثير من الظواهر المتعلقة بالاستعمال اللغوي والتحقّق الفعلي التواصلي للّغة أثناء الاستعمال أو التخاطب.

فظهر الاتجاه التواصلي كردّة فعل على المدارس البنيوية الشكلية، وانبثقت عنه تيارات لسانية ذات أسس معرفية تهتمُّ بالاستعمال اللغوي التواصلي في إطاره الاجتماعي، وتحديد سياق التلقُّظ وأنواعه ومجموع العناصر المكوّنة له، ودور كل عنصر في إنتاج الخطاب وتأويله وتفسيره واستنتاج أهدافه ومقاصده....

وتجلّى هذا الاتجاه في مناهج كثيرة ركّز كلٌّ منها على جانب معيّن رغم الإطار العامّ الذي يجمعها (إطار التواصل) منها:

- المنهج الوظيفي الذي ربط اللّغة بالوظيفة التي تُؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر من خلال مدرسة براغ التي ألحّت على دراسة وظائف اللّغة، ومدرسة فيرث Firth الذي يُعدُّ مفهوم سياق الحال أهمّ ما قدّمته، إذ تكتسب الجملة دلالتها من ملابسات الأحداث وسياقها، ثم نشط الاتجاه الوظيفي في السبعينات على يد وظيفيين جُدد كان آخرها "النحو الوظيفي" الذي اقترحه "سيمون ديك" SIMON DIK، بالإضافة إلى منهج تحليل الخطاب في مراحلها المتأخرة من خلال ربطه بسياق إنتاجه وانفتاحه على كثير من العلوم أثناء التحليل منها: علم النفس، علم الاجتماع... وغيرها.

وفي الآونة الأخيرة ظهر تيار الدراسات التداولية الذي يهتم بعلاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، والبحث عن عوامل نجاح أو إخفاق التواصل باللغات الطبيعية والمقامات التي يُنجز ضمنها الخطاب. كما يُعتبر مفهوم الأفعال الكلامية أهم ما جاء به هذا المذهب اللساني الجديد بحيث يُشكّل جزءاً أساسياً من بنيته النظرية⁽¹⁾.

المحاضرة الثانية: التداولية: مفاهيم ومصطلحات

تعريف التداولية:

قُوبلت التداولية كمصطلح عربيّ بمصطلح Pragmatique في اللغة الفرنسية، و pragmatics في اللغة الإنجليزية، الذي يُمكن أن يُورّخ له منذ القدم، حيث كانت تُستعمل ككلمة pragmaticus اللاتينية وكلمة pragmatics الإغريقية بمعنى " عمليّ".

ولم يرتضِ كلُّ الدارسين "التداولية" للدلالة على المقصود، ولذلك اختلفوا في ضبط المقابل

الترجمي لهذا المصطلح الذي يُغطّي جميع مساحته المفاهيمية :

- فمنهم من قابل Pragmatique بالاستعمالية كما فعل عبد الرحمن الحاج صالح.

- وقابلها عادل فاحوري في كتابه "تيارات في السيمياء" بعلم التداول - وقابلها محمد عناني في "معجمه المصطلحي" بـ "التداولية"، أو السّياقية أو الموافقية، وهو يقول: قد نُختار أن نقبله -مصطلح التداولية- ونُشيعه ونُفشيّه، بشرط أن نشرحه الشّرح الوافي، ونُصرّ على تحديد معناه في كلّ مرّة حتّى يثبت في أذهان النّشء

- وقَدّم مترجماً كتاب "تحليل الخطاب" ليول و براون مقابلاً هو علم المقاصد .

يقول محمد محمد يونس: "أفضّل ترجمة مصطلح pragmatics بعلم التّخاطب وليس بالتداولية أو النّفعية أو الذرائعية كما يفعل عدد من اللّغويين العرب، توهُّما منهم بأنّها pragmatics و pragmatism شيءٌ واحدٌ، والواقع أنّ المصطلح الأوّل يُطلق على الدّراسات التي تُعنى بالمعنى في السّياقات الفعلية للكلام، وهو ما يتّفق مع معناه الحرفي وهو "علم الاستعمال".... أمّا

pragmatism فهي مدرسة فلسفية ظهرت في أمريكا تذهب إلى أن الفكرة النظرية لا تُجدي نفعًا، ما لم تكن لها تطبيقات عمليّة .

وهذا ما يذهب إليه مسعود صحراوي في هامش له في كتابه "التداولية عند العلماء العرب، فيقرُّ أن التداولية ليست ترجمة لمصطلح le pragmatisme الفرنسي لأنّ هذا الأخير يعني الفلسفة النفعية الذرائعية.

وإن كان قد اختلف في إيجاد المقابل الاصطلاحي للتداولية، فإنّ الاختلاف حول إيجاد تعريف لها أمرٌ طبيعي كذلك، فأقدمُ حدًّا للتداولية نجده عند شارل موريس (1938) يقول: " التداولية جزءٌ من السيميائية التي تُعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات "

و السيميائية عند شارل موريس تنقسم إلى ثلاثة مستويات هي :

- التّركيب : ويدرس العلاقة بين العلامات (حدوده الجملة) .

- الدّلالة : وتدرس العلاقة بين العلامات والأشياء .

- التداولية التي تتدخل - بعد قصور المستويين الأولين - عن معالجة كل مشاكل اللّغة خاصّة

الجانب التّواصلي ، لتدرس علاقة العلامات بمُستعمليها ، وأوجدت لذلك مفاهيم خاصّة

كانت غائبة عن فلسفة اللّغة واللّسانيات .

ويقول صلاح فضل : "التداولية هي الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللّغوية التي تختصُّ بتحليل

عمليّات الكلام بصفة خاصّة ، ووظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها خلال إجراءات التّواصل بشكل عامّ".

- "التداولية هي دراسة الأسس التي نستطيع بها أن نعرف لم تكون مجموعة من الجُمَل شاذّة

تداوليًا أو تُعدُّ في الكلام المحال ، كأن يُقال مثلاً : أمرُك بأن تُخالف أمرِي، وعلى الرّغم من أنّ

إيضاح الشّدوذ قد يكون سبيلًا جيّدًا للوصول إلى نوع من الأسس التي تقوم عليها التداولية فهو لا

يُعدُّ تعريفًا شاملاً لكلِّ مجالاتها".

- التداولية هي دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية Functional perspective ، وهو نوع من التعريف يُحاول أن يوضح جوانب التركيب اللغوي بالإحالة إلى أسباب غير لغوية، لكنه رغم ذلك لا يمنح التداولية استقلاليتها عن كثير من العلوم اللغوية الأخرى، فالاهتمام بالأسباب غير اللغوية لا يُعدُّ معيارًا دقيقًا يُميّزها عن علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي مثلاً، اللذين يشتركان مع التداولية في تبين أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث، موضوع الحديث، مرتبة المرسل والمرسل إليه، وجنسهما وانتباههما، وذاكرتهما وشخصيتهما ... إلى غير ذلك من الجوانب غير اللغوية التي لها دور في الأداء اللغوي بين المتخاطبين.

- التداولية هي دراسة كل جوانب المعنى التي تُهمّلها النظريات الدلالية، فإذا اقتصر علم الدلالة على دراسة الأقوال التي تنطبق عليها شروط الصدق ، فإنَّ التداولية تُعنى بما وراء ذلك مما لا تنطبق عليه هذه الشروط.

وهذا التعريف يقودنا إلى مسألة هامة طُرحت عند كثير من اللسانيين لتحديد الفرق بين التداولية وعلم الدلالة، والذي حلّصه شارل موريس Charles Moris 1938 بقوله: "الدلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها والتداولية تهتمُّ بعلاقة العلامة بمؤولها".

- التداولية فرعٌ من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم ، أو هو دراسة معنى المتكلم. فليس بالضرورة أن يعنى المتكلم ما تحمله ألفاظه من معان، إذ كثيراً ما يحدث العكس، فقول القائل : أنا مريض مثلاً قد يعنى الإخبار عن حالته الصحيّة المتدهورة فعلاً، أو يكون تعبيراً عن عدم رغبته في مساعدتك إن كنت طلبت منه ذلك سلفاً.

فبعض الباحثين رأى أن للمعنى ثلاثة مستويات :

- المعنى اللغوي المستفاد من دلالة الكلمات والجمل مباشرة .

- ومعنى الكلام الذي يُعين السّياق على استنباطه.

- ومعنى المتكلم الموجود بالقوّة.

ولعلَّ أوجزَ تعريفَ للتداولية هو : "دراسة اللُّغة في الاستعمال، أو في التَّواصل؛ لأنَّه يُشير إلى أنَّ المعنى ليس شيئاً متأصلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلِّم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثَّل في تداول اللُّغة بين المتكلِّم والسَّامع في سياق محدَّد (مادِّي واجتماعي ولغوي) ووصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما.

وتُشير فرانسواز أرمينكو إلى أن التداولية درسٌ غزيرٌ وجديدٌ، لا يمتلك حتى الآن حدوداً واضحةً، ولها صلة بالفلسفة والأبحاث اللسانية .

كما لها اتجاهاتٌ مختلفةٌ نتج عنها تداوليات عديدة منها :

-تداولية البلاغيين الجدد.

-تداولية السيكلوجيين.

-تداولية اللسانيين.

-تداولية المناطقة والفلاسفة.

-وهناك تنبؤ بتداولية الأدباء.

كما ترى بأنَّ التداولية درسٌ يسعى إلى الإجابة على أسئلة كثيرة من قبيل :

-ماذا نصنع حين نتكلِّم ؟

-ماذا نقول بالضبط حين نتكلِّم؟

-من يتكلِّم إذن وإلى من يتكلِّم؟

-من يتكلِّم ولأجل من ؟

-ماذا علينا أن نَعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟

-ماذا يعني الوعد بشيء ما ؟

-كيف يمكننا قول شيءٍ آخر، غير ما كنَّا نريد قوله؟

-هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟

-ما هي استعمالات اللُّغة ؟

–أيُّ مقياس يُحدِّد قدرة الواقع الإنساني اللُّغوي؟

إن تعريفات التداولية مهما ركزت على جوانب مختلفة فإنها لا تخرج عن إطار ربطها باستعمال اللغة، وإن كان بعض هذه التعريفات لا يحدد مفهوم التداولية التحديد الجامع لجوانبها أو التحديد الذي يحول دون تداخلها مع اتجاهات أخرى لدراسة اللغة.

المحاضرة الثالثة: مفاهيم تداولية مركزية

تزخر التداولية بزخم من المفاهيم من أهمها :

***الأفعال الكلامية:** الفعل الكلامي هو القول المعبر عن عمل فهناك أعمال لا يمكن إنجازها إلاّ

من خلال اللغة، وهذا ما يجعل الخطاب فعلاً .

نحو: نلتمس منكم الموافقة على هذا الأمر.

فقد أنجز المرسل في هذه الجملة فعلاً لغوياً هو الالتماس بما تضمّنه من اختيار الفعل (نلتمس)

الدال على طلبه، تضافراً مع اعتبارات سياقية أخرى.

***الإشارات:** هي تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسّياق المتكلم، مع التفريق الأساسي بين

التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه، و ترتبط الإشارات

ارتباطاً وثيقاً بالسياق الذي يتم التلقظ بها فيه فلا تُفهم ولا تُفسر بمعزل عنه فإذا أخذت جملةً

مقتطعةً من سياقها التداولي مثل: إنهم سيدرسون اليوم في حجرة أمام حجرتنا . بدت شديدة

الغموض، مُستغلقة الفهم، فالضّمائر: الهاء، الواو، النون، وظرف الزمان (اليوم) وظرف المكان

(أمام)، كلّها أدوات لغوية خالية من أيّ معنى في ذاتها، تُحيل إلى مراجع مُختلفة وغير ثابتة تتحدّد في

سياق الخطاب التداولي.

و ميّز الباحثون بين خمسة أنواع منها هي:

الإشارات الشخصية، الإشارات الزمانية، الإشارات المكانية، الإشارات

الاجتماعية، الإشارات الخطابية النصّية، مع اختلاف في الأخذ بها جميعاً أو بعضها فقط. فكل

خطاب لا يتم إلا بحضور الأدوات الإشارية الثلاثة (الأنأ، الهنأ، الآن). ولذلك لا يعترف كثير من الباحثين إلا بالأدوات الإشارية الثلاث الأولى.

أ/الإشاريات الشخصية:

وتتمثل بشكل عام في الإشاريات الدالة على المتكلم المفرد (أنا)، أو المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره (نحن)، والإشاريات الدالة على المخاطب مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا، والإشاريات الدالة على الغائب إن كان حرا لا يُعرف مرجعه في السّيق اللغوي، أمأ إذا عُرف فلا يدخل في الإشاريات . و"الأنأ " لا يُضمّن المرسل في خطابه شكلا، لأنّها حاضرة في بنية الخطاب العميقة، فيُفرّق بين المرسل وغيره من خلال تلفظه بالخطاب . وهي موجودة بالقوّة في ذهن المرسل إليه حتى يستطيع تأويل الخطاب تأويلا صحيحا اعتمادا على معطيات السيق، ومأ يدل على ذلك إحالته لفظا للمرسل إذا ما نقل عنه الخبر فيقول: هو كذا وكذا ... فيوظّف أداة إشارية تُناسبه إفرادا وتذكيرا و غيبة .

ب/الإشاريات الزمانية: هي أدوات لغوية تدلّ على زمان معيّن يُحدده السّيق قياسا إلى زمان التكلّم الذي يشكل مركز الإشارة الزمانية، التي يجبر المرسل إليه على تحديدها حتى يتمكن من تأويل باقي العناصر اللّغوية المكونة للخطاب بناء على معرفتها، لهذا "يجب أن نربط الزمن بالفعل ربطا قويا في مرحلة أولى، ونربط كذلك بين الزمن والفاعل لأهميته الكبرى في مرحلة ثانية"

ففي قولي مثلا: سأكلمك بعد ساعة، يلزم المرسل إليه العلم بلحظة التلفظ حتى يبني توقعه عليها، ويتعرّف على الوقت المقصود بدقّة.

وقد تحيل هذه الإشاريات على زمان يستغرق المدّة الزمنية كلّها مثل: اليوم الجمعة، وقد يستغرق بعضها مثل: قرأت درسا خاصا يوم السبت أي في جزء محدد من اليوم، كما يمكن أن يخرج للدلالة على زمان أوسع وأشمل نحو: بنات اليوم، ليشمل العصر الذي نعيش فيه، ولا تحدد بيوم فيه أربع وعشرون ساعة فقط.

وهذه العناصر الإشارية تدلّ على الزمان الكوني، كما تدلّ أيضا على الزمن النحوي اللذين يمكن أن يتطابقا رغم اختلافهما أصالة في كثير من أنواع الاستعمال.

ج/الإشارات المكانية:

يُضمّن المرسل خطابه عناصر إشارية للدلالة على المكان نحو: أسماء الإشارة : هذا، ذاك، هنا، هناك... وسائر ظروف المكان: فوق، تحت، أمام /وراء، يمين، يسار ... ، ويتمُّ تفسيرها اعتمادا على مكان التلفظ ووقت التلفظ ، أو ما يسمّى " مركز الإشارة المكانية " أو قياسا على مكان آخر معروف لدى المتكلم والمخاطب على السواء في السّياق المادّي المباشر الذي قيلت فيه، دون الخروج عن الإطار المعنوي الذي يقصده المتكلم " فيقوم بتحديد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعية في الحدث الكلامي."

فإذا قال قائل ما: أريد البقاء هنا. فلا يمكن تفسير العنصر الإشاري (هنا) إلا بالنّظر إلى المكان المقصود الإشارة إليه من قبل المتكلم .

- كما يوجد مصطلح "التقابل الإشاري" الذي يعني أن هناك عديدا من الأفعال التي تحمل في ذاتها معنى إشاريا مثل: الفعل (يأتي) الذي يدلّ على الحركة باتجاه المتكلم والفعل (يذهب) الذي يشير إلى حركة معاكسة (من المتكلم إلى غيره). إلى غير ذلك من الأفعال نحو: أخذ، أعطى....
د/الإشارات الخطابية (النصّية):

وهذا النوع من الإشارات مُختلفٌ فيه بين الباحثين لالتباس إحالتها إلى سابق أو إلى لاحق، فأسقطها البعض من الإشارات نهائيا . والفرق الجوهرى بينها وبين باقي الإشارات أنها تخلق المرجع الذي تحيل إليه، فقد تكون في خضم سردك لقصة ما فتذكرك فجأة بقصة ثانية ،فتتوقف قائلا: وتلك قصة أخرى. فإنك هنا تحيل إلى مرجع جديد ،وهو شبيه بما يسمّى في علم السرد :الاستدكار الذي يستعمله الروائيون كتقنية لتبطيء الزمن أو تطويله .

وللخطاب إشارات تُعدُّ من خواصه ،كالعبارات التي تستخدم لترجيح رأي على آخر أو الوصول إلى نتيجة نهائية بعد مناقشة طويلة لأمر ما .نحو: ومهما يكن من أمر ... أو العبارات التي تُستخدم للاستدراك أو العزوف عن كلام سابق نحو: لكنّ أو بل ، أو إضافة شيء جديد إلى آخر سبق فيه القول نحو : فضلا عن ...

وقد يستعين النَّص بإشارات زمانية أو مكانية تُستخدم كإشارات خطائية، فيمكن أن يُقال: الفصل الماضي من الكتاب، أو الرأي السابق قياساً على الإشارة الزمنية: العام الماضي مثلاً... كما يمكن أن يقال: هذا النص إحالة إلى نص قريب، أو تلك القصة إشارة إلى قصة ذكرت سابقاً.

هـ/الإشارات الاجتماعية:

وهي ألفاظ تُستخدم للدلالة على نوع العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين، من حيث هي علاقة رسمية أو علاقة عادية (علاقة ألفة ومودة).

فنجد أن العلاقات الرسمية تسودها صيغ التبجيل والتفخيم في مخاطبة من هم أكبر سنّاً وأرفع مقاماً ومستوى مثل استخدام (أنتم) للمفرد، و (نحن) للمفرد المعظمّ نفسه، وتشمل أيضاً الألقاب نحو: السيد الرئيس، سعادة الملك، سُمُّ الأمير....

أمّا الاستعمال غير الرسمي فهو خال من مثل هذه الألفاظ ومتحرر من قيودها، كالنداء بالاسم مجرداً أو مرخماً، أو إلقاء التحية الحميمية كصباح الورد أو الفلّ.... الخ.

كما يمكن أن نجد في مجتمعنا العربي إشارات اجتماعية للدلالة على طبقة اجتماعية بعينها مثل: حرمة، قرينته، عائلته..... إشارة إلى الحياة الزوجية.

***الاستلزام الحواري:** يعدّ الاستلزام الحواري من أهمّ المبادئ التداولية، وتعود نشأته إلى الفيلسوف غرايس (H.P.Grice) في بحث له بعنوان "المنطق والحوار" الذي حاول فيه التفريق بين ما يُقال وما يُقصد في الخطابات المختلفة. فهناك من يقصد ما يقول، وآخر يقصد عكس ما يقول، وثالث يقصد أكثر ممّا يقول، فما يُقال هو ما تحمله الألفاظ والعبارات من معنى حرفي (القيمة اللفظية)، أمّا ما يُقصد فهو ما يُريد المرسل إيصاله إلى المرسل إليه بطريقة غير مباشرة باعتبار هذا الأخير قادراً على التفسير والاستعانة بمختلف المعطيات السياقية لإدراك مراد المرسل، فكان الاستلزام الحواري حلقة الوصل بين المعنى الحرفي الصريح والمعنى المتضمّن.

و يرى غرايس أنّ هناك نوعان من الاستلزام : الاستلزام العرفي (الحرفي): ويتمثل فيما اصطلح عليه أصحاب اللغة الواحدة من دلالات ومعان لألفاظ معينة لا تتغير بتغير السياقات والتراكيب مثل: لكنّ في العربية التي تستلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع.

واستلزام حوارى: وهو متغير دائما حسب السياقات التي يرد فيها. ولإيضاح الاستلزامين نصوص

المثال الآتي بين مرسل (أ) ومرسل إليه (ب) :

أ - هل الجو ممطر في الخارج؟

ب - عليك بأخذ المظلة وارتداء معطفك أيضا.

فهذا التركيب حامل لمعنيين اثنين في الآن نفسه، فمعناها الحرفي هو المتضمن نصيحة (ب) ل (أ)

بضرورة أخذ المظلة وارتداء المعطف عند الخروج، أما المعنى المستلزم فهو الإجابة المتضمنة للسؤال

المطروح (الجو ممطر خارجا) .

ولوصف ظاهرة الاستلزام الحوارى أوجد غرايس مبدأ حواريا آخر سماه "مبدأ التعاون" تحكّمه مبادئ

فرعية أربعة، بحيث يتركز عليه المرسل للتعبير عن قصده مع ضمانه قدرة المرسل إليه على فهمه

وتأويله.

أما الميسلمات الأربعة التي يقوم عليها مبدأ التعاون فهي:

-مبدأ الكم: ويعني وجوب التزام المسهم في الحوار بالقدر المطلوب من المعلومات دون أن يزيد

أو يُنقص.

-مبدأ الكيف: مفاده أن لا يساهم المتكلم في الحوار بما يعتقد أنه كاذب، وبما لا يستطيع

البرهنة عليه.

-مبدأ الملاءمة (المناسبة،العلاقية): وينص على أن المشاركة في موضوع الحوار تكون مناسبة

وفي الصميم (أي مفيدة) ،يقول ديكرود: "على المخاطب تقديم المعلومات اللازمة والتي يملكها عن

موضوع الخطاب، وغرضها إفادة المخاطب".

-مبدأ الطريقة: وتوجب أن تكون المشاركة في الحوار واضحة، موجزة، مرتبة وبعيدة عن اللبس

والغموض.

وبخرق إحدى هذه القواعد الأربع تحصل ظاهرة الاستلزام الحوارية.

وللاستلزام الحوارية عند غرايس خواص تميزه وهي:

- 1 يمكن إلغاؤه و ذلك بإضافة قول من قبل المتكلم ينكر ما يُستلزم من كلامه ويحول دونه.
- 2 هو متّصل بالمعنى الدلالي للتركيب، ولا علاقة له بالصيغة اللغوية، فلو استبدلت مفردات وعبارات بأخرى تُرادفها لانقطع الاستلزام .
- 3 هو مُتغيّر بتغيّر السياقات التي يرد فيها، فيمكن لتعبير واحد أن يؤدي إلى استلزمات مختلفة إذا ما تباينت السياقات.

4- يُمكن تقديره، بمعنى أن المتكلم بإمكانه أن يقوم بمجموعة من الاستنتاجات أو العمليات

الذهنية بناء على ما سمعه من كلام وصولاً إلى الاستلزام المطلوب بعيداً عن المعنى الحرفي

*مبدأ التأدب : أضافت روبين لاكوف Robin Lakoff إلى مبدأ التعاون مبدأ آخر تفترض

وجوده أثناء التخاطب، سمّته "مبدأ التأدب" في مقال لها بعنوان "منطق التأدب". وجعلته واحداً من الافتراضات المنطقية والتداولية المكتملة لسياق التلفظ والمؤدية دوراً هاماً في نجاح عملية التواصل بين طرفي الخطاب. كما وضعت له قاعدتين متلازمتين متمثلتين في الأثر، تعزز كل منهما الأخرى أو تهمشها حسب السياق التلفظي سمتهما "قاعدتا الكفاءة التداولية" وصاغتهما على النحو التالي:

1- كن واضحاً

2- كن مؤدباً.

ويكون المرسل المسؤول عن تغليب إحدى القاعدتين على الأخرى. فإن كان يهدف إلى

التواصل المباشر مع الآخرين وتبليغ قصده بحيث لا يخطئه المرسل إليه، سعى جاهداً إلى أن يكون

واضحاً، أما إذا كان يهدف إلى التعبير عما يكتنه للمرسل إليه سعى إلى أن يكون مؤدباً قدر

المستطاع مع أن الوضوح في بعض الأحيان ضرب من التأدب.

ويتفرع عن مبدأ التأدب ثلاث قواعد أخرى سمّتها "قواعد تهذيب الخطاب" وهي:

-قاعدة التعفف: وهي تلزم المرسل بأن لا يفرض نفسه على المرسل إليه، وذلك بحفظ مسافة

معينة بينهما، وعدم التطفل على شؤونه الخاصة إلا بعد الاستئذان.

-قاعدة التخيير: وتفرض على المتكلم أن يترك للمرسل إليه مجالاً للاختيار واتخاذ قراراته

بنفسه وإبقاء خياراته مفتوحة.

- قاعدة التودد: وتعني تودد المرسل للمرسل إليه فتنشأ بينهما صداقة تحاطبية حميمة تعويضا

للسداقة الحقيقية، ممّا يولّد شعورا بالارتياح لدى المرسل إليه لإحساسه بالتساوي مع المرسل، واعتباره من قبل هذا الأخير صديقا مرغوبا فيه.

وتستنتج لأكوف أن هناك علاقة بين مبدأي التعاون والتأدب من ناحيتين: الأولى ناحية

اتفاق، والثانية ناحية اختلاف . فأما الاتفاق فتجسده قاعدة التعفف، وذلك عند إنتاج خطاب

رسمي واضح فيجد المتكلم نفسه مطبقا مبدأ التعاون بقواعده، حفاظا على الوقت وابتعادا عن التطفل على المرسل إليه أو إحراجه. أمّا الاختلاف فيكمن في إنتاج خطاب وفق قاعدتي التخيير والتودد، و يكون غالبا في الحوارات غير الرسمية لتقوية العلاقات الاجتماعية، دون الاهتمام بتبليغ المعلومات، وفي هذا حرق لقواعد مبدأ التعاون.

* **متضمنات القول:** قد يُحمل المتكلم في مواقف عدّة إلى توجيه خطابه بطريقة غير مُباشرة،

ويُضمّنه أشياء تظلّ خفيّة دون معرفة قوانين الخطاب والقواعد التي ينتظم بها الكلام، فيُجبر السّامع

على التفكير في هذه الأشياء غير المصرّح بها ، والكشف عن الكلام المتضمّن في القول الصريح دون

أن يُفصح به هو الآخر، عن طريق عمليّات استنتاجية تتحكّم فيها معطيات السّياق بما في ذلك

المنطق والتجربة.

ويُجمع التّداوليون على أنّ الأسباب التي تجعل المتكلم يُلّمح ولا يُصرّح متعدّدة، منها المجتمع ،

وما له صلة بالعادات والأخلاق والدين... الشّيء الذي ينعكس على اللّغة باعتبارها ظاهرة

اجتماعية، إضافة إلى بعض المقامات التي تضطرّ المتكلم إلى استخدام مُتضمّنات القول خشية خدش

مشاعر المخاطب، أو أن يكون التلميح غايةً في ذاته عملاً بمقولة "التلميح أبلغ من التصريح". ويتجلى مفهوم مُتضمّنات القول في نمطين رئيسيين هما الافتراض المسبق والقول المضمّر .

أ/الافتراض المسبق: آلية ذات طبيعة لسانية تدخل ضمن المشاكل التي يدرسها علم الدلالة، إنما المحتوى الذي تأخذه في السياقات المختلفة هو المسوّغ لدراسة التداولية له، يقول أوركويوني "إن الافتراض المسبق التداولي هو تلك المعلومات التي يحتويها الكلام، والتي ترتبط بشروط النجاح التي لا بدّ أن تتوفر لكي يكون الفعل الكلامي المزمع تحقيقه قابلاً لأن يفضي من الناحية التأثيرية" ويشمل الافتراض المسبق المعطيات الأساسية التي تنتقل من المتكلم إلى المتلقي وتكون معروفة ولكنها غير صريحة عندهما، كما يُشكّل خلفية ضرورية لنجاح التواصل، خلفية منظّمة في القول ذاته، أو أنه تلك المعلومات التي لم يفصح عنها، فإنه وبطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنها أصلاً بغض النظر عن خصوصيته على حد تعبير أوركويوني.

ويقرّ ديكرو في موضع آخر "إذا كان القول المقرّ (فعل الإخبار) هو ما أصرح به باعتباري المتكلم، وإن كان القول المضمّر هو الذي أجعل سامعي يستنتجونه، فإن الافتراض المسبق هو ما أقدمه معروفاً بين طرفي الحوار. وإذا شَبَّهنا ذلك بنظام الضمائر نقول: إنّ الافتراض المسبق مُقدّم بطريقة تناسب "نحن"، أمّا القول المقرّ فيناسب "أنا"، والقول المضمّر يناسب "أنت" .

ولعلّ هذا القول يقودنا إلى التساؤل عن أهمية الافتراض المسبق مادام لا يُقدّم معرفة جديدة وإنما يحتوي على معلومات معروفة لدى المتكلم والسامع معاً. إنّ علم طرفي الخطاب بالافتراض المسبق لا ينفي أهميته ولا يُنقص من قيمته، لأنّه يُمثّل القاعدة الأساسية التي يتركز عليها الخطاب في تماسكه العضوي .

هذا ما يؤكده ديكرو بقوله "أمّا الافتراضات المسبقة فإن كان لها وظيفة فهي تمثّل الشرط

الأساسي للتماسك العضوي للخطاب".

ب/القول المضمّر: تُشكّل الأقوال المضمّرة النمط الثاني من متضمنات القول التي تُستنتج من

السياق ووضعية الخطاب، ويُعبّر القول المضمّر "عن محتوى موجود في الملفوظات بصفة غير مباشرة،

وكونه بدون دال يُميّزه فإنّ محتواه مرتبط بالمحتوى الصريح الذي يتمييز بداله الخاص وبذلك يمكن اعتبار المحتوى الأول أنه موجود ضمناً ولكنه غائب على السطح".

وتُعرّفه أوركيبوني بأنه كل المعلومات التي يمكن للكلام أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث".

مثال ذلك جملة: "إن الحساء ساخن"، يمكن السامع أن يستنتج من خلالها قائمة من التأويلات حسب السياقات الواردة فيها مثل أن يعتقد أنها:

- دعوة للحذر من احتراق لسانه.

- أمر بالتخلي عن فكرة تناول الحساء وقضاء أمر آخر أهم.

- أو رغبة في تغيير نوعية الأكل ... إلى غير ذلك من التأويلات الممكنة

إن ما يثير التأويل في كل الأحوال ليس السؤال: ماذا يقول المرسل؟ إنما لماذا يقول ما يقوله الآن

في هذا السياق بالذات؟

إنّ الافتراض المسبق والقول المضمّر وعلى الرغم من انتمائهما إلى نفس نمط الحديث و

استنادهما إلى حسابات تأويلية و واستنتاجية، إلا أنّهما يختلفان في أنّ الأوّل وليد ملابسات الخطاب،

بينما الثاني وليد السّياق الكلامي أي أنّ الافتراض المسبق" يتعلّق مباشرة بالبنى التركيبية العامّة (

القول ذاته)، على عكس القول المضمّر الذي يتمّ استنتاجه انطلاقاً من الملكة البلاغية التداولية

الموسوعية والمنطقية للمستمع والمتكلم" على حدّ تعبير أوركيبوني.

***القصّد:** "إنّ التّداولية وبحسب بعض الاعتبارات هي دراسة الطرق التي تتجلى بها المقاصد في

الخطاب، ومن أبرز الخطابات التي تدلّ على ذلك، تلك الخطابات التي تشتمل على الأفعال اللّغوية

سواء أكانت تقف عند المستوى الإنجازي أم تتجاوزه إلى المستوى التأثري". فالبنى التركيبية

المستخدمة في التلّفظ لا يمكنها تأدية المعاني في ذاتها، بل يُوكّل ذلك إلى المتكلم الذي يُوظّفها

حسب ما يقصد، ونظراً للأهميّة البالغة التي يُشكّلها مبدأ القصّد في الخطابات اللّغوية المختلفة،

اهتمت الدراسات التداولية المعاصرة به، وعكفت على دراسته باعتباره ركيزة أساسية لتجسيد الفهم والإفهام في العملية التواصليّة.

ورأى معظم الباحثين أنّ قول القائل لا يُمكن أن يُفيد شيئاً ما لم يقصد أموراً ثلاثة هي:

1 أن يدفع قوله إلى نُحوض المقول له بالجواب.

2 أن يتعرّف المقول له على هذا القصد.

3 أن يكون انتهاضُ المقول له بالجواب مُستندا على تعرّفه على قصد القائل.

ونلاحظ هنا ارتباط مبدأ القصد بمبدأ الإفادة في الخطاب.

والعناية بالقصد هو صلب نظرية غرايس، من خلال اقتراحه لمبدأ التعاون المؤدّي إلى تفاعل

طرق الخطاب تفاعلاً ناجحاً ممّا يُؤلّد توأصلاً ناجحاً أيضاً.

* **الحجاج:** تتجاذب مفهوم الحجاج حقول معرفية متباينة منها اللسانيات والمنطق والسياسة

والقضاء والفلسفة... وكل منها يجعل له موضوعاً خاصاً بها. وقد كان شايم برلمان (Ch. Perlman)

وميشال مايير (M. Meyer) من منظري نظرية الحجاج المعاصرة، ويشير عندهم هذا المصطلح إلى

الخطاب الصريح أو الضمني الذي غايته الإقناع والإفحام. يقول مايير: "يعرف الحجاج عادة بكونه

جهداً إقناعياً (إفحامياً)، ويعتبر البعد الحجاجي بعداً جوهرياً في اللّغة لكون كل خطاب يسعى إلى

إقناع من يتوجّه إليه"، ويبنى النص الحجاجي في شكله الرئيسي على مكونات ستة هي: "الدعوى (أو

النتيجة) والمقدمات أو تقرير المعطيات و التبرير والدعامة ومؤشر الحال والتحفظات أو الاحتياطات."

ويعتبر البعض أنّ دراسة الحجاج في الخطاب اللفظي أحد موضوعات التداولية، ذلك أنّ "الخطاب

الحجاجي يخضع ظاهرياً وباطنيّاً لقواعد شروط القول والتلقي، بعبارة أخرى إنّ كلّ خطاب حجاجي

تبرز فيه مكانة القصدية والتأثير والفعالية وبالتالي قيمة ومكانة أفعال الذوات المتخاطبة."

وينطوي الخطاب الحجاجي على البعد التداولي عدّة مستويات؛ فعلى مستوى أفعال الكلام

المتداولة في الحجاج نجد الأفعال العرضية التي تستخدم لعرض مفاهيم أو بسط مواضيع

مثل: أكّد، اعترض، أجب...، وعلى مستوى السّياق هناك صيغ تجعل من الخطاب حجاجاً ضمناً أو

صريحًا كالتعبير الإنجازية التي تربط قولاً ما بباقي الخطاب وبالسياق المحيط ككل، أو قولاً بأقوال سابقة أو لاحقة مثل: أستنبط، أستخلص، أعترض...، ثم على مستوى الحوار أو التحوار، فالحجاج هو الحوارية وما تتطلبه من عمليات حجاجية تتنوع تقنيًا بتنوع أنماط التحوار و مراتبه.

المحاضرة الرابعة: التداولية النشأة والتطور

1/ الأصول الإيسيمولوجية للتداولية:

أ/ الفلسفة البراغماتية:

أصبحت التداولية في السنوات الأخيرة م نهجاً مألوفاً في اللسانيات وفي الدراسات الأدبية بعد أن كانت تُعدُّ سلّةً مُهملات لمختلف الموضوعات التي تعجز الأدوات اللسانية التقليدية عن مُعالجتها، وفي هذا السياق يقول جيفري ليج: "لا نستطيع فهم طبيعة اللّغة ذاتها إلّا إذا فهمنا التداولية: كيف نستعمل اللّغة في الاتّصال؟

وإذا بحثنا في أصول الدّرس التداولي المعاصر لا نجد له مصدرًا واحدًا بل مصادر كثيرة، ساهمت مجتمعة في بلورة مفاهيمه الكُبرى، حيث تُعدُّ الفلسفة الينبوع المعرفي الأوّل، محصورةً أساسًا في الفلسفة البراغماتية (الذرائعية) والفلسفة التحليلية. لكن على الرّغم من اختلاف التداولية (Pragmatics) عن المذهب الذرائعي الفلسفي Pragmatism، فإنّ مُعظم الباحثين يرون أنّه أولى مصادرها. و البراغماتية أو كما عُرِّبت من قبل المحدثين إلى "برجماتيك" أو "براغما" طبقاً إلى غير ذلك، أو كما تُترجمها القواميس إلى "الذرائعية" أو "النفعية" أو "الغائية" هي كلمة يونانية الأصل وتعني "العمل" أو "الفعل" وورد في الموسوعة البريطانية أنّ أوّل من استعمل هذا المصطلح المؤرّخ الإغريقي بوليبيوس (المتوفى سنة 118 ق.م)، الذي أطلق هذه التسمية على كتاباته لتعني آنذاك "تعميم الفائدة العملية". ومنها اشتقّت اللّغة الإنجليزية جميع المفردات التي تتعلّق بكلمة Practice، وأهمّها practical التي من رحمها

وُلدت الفلسفة الذرائعية أو البراغماتية Pragmatism التي كانت بدورها سببا في ظهور مصطلح آخر في القرن العشرين هو "Pragmatics"

أرجع معظم الباحثين أصل الفلسفة البراغماتية إلى الحركة التي نشأت في أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر، وعُرفت باسم "البراغماتيزم pragmatisme"، وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية هو الفيلسوف تشارلز ساندرز بيرس (1839-1914) Charles Sandres حينما نشر مقالين له، الأول سنة 1978 بعنوان "كيف تجعل أفكارك واضحة (How to make our ideas clear) والثاني سنة 1905 بعنوان "ما هي البراغماتية؟ What pragmatics is .

ثم طوّرها بعد ذلك الفيلسوف وعالم النفس "وليم جيمس William James (1842-1910) من خلال كتاباته الفلسفية التي أدت دورًا هامًا في الفلسفة المعاصرة، بدءًا بمحاضراته التصورات العقلية والنتائج العملية سنة 1898، ثم ساندهما بعد ذلك الفيلسوف جون ديوي Johon Dewey (1859-1952) الذي حاول في مختلف كتاباته أن يجعل مُنطلقًا للتفكير البراجماتي، وأن يضع له مجالات للتطبيق، إضافةً إلى فلاسفة آخرين أقل شهرةً من أمثال تشوسني رأيت (1830-1875) Ch-Wright، جون جرين J.Green (1835-1876) وألفرونديل هولز (1841-1935) O.W.Aolmes والفيلسوف الإنجليزي ف.س.س. شيلر، F.C.S.Shiller (1864-1937).

و البراغماتية في معناها العام الذي قدّمه ديوي في "قاموس القرن Dictionary Century (1909) هي "النظرية التي ترى أن عمليات المعرفة وموادها إنما تتحدّد في حدود الاعتبارات العملية أو الغرضية، فليس هناك محلٌّ للقول بأن المعرفة تتحدّد في الاعتبارات النظرية التأملية الدقيقة أو الاعتبارات الفكرية المجردة.

وبهذا المعنى ترفض البراغماتية الفلسفات التأملية أو العقلية المثالية التي تتميز باستخدامها الوضع المثالي ونزوعها إلى التنظير محاولةً فرض نظامٍ واحدٍ على العالم المتعدّد المختلف، و تُقيم فلسفةً قوائمها أن قيمة الأفكار المجردة تُقاس بمدى انطباقها على الواقع أو بإمكانية تبلورها عمليًا. وحتى حينما تكون الأفكار غير عملية، فإنّ الواقع التاريخي والعملي يظلُّ مهيمناً عليها. فصحة الفكرة

تعتمد على ما تُؤدِّيهِ من نفع، أيًا كان نوع هذا النفع، أو على ما تُؤدِّي إليه من نتائج عمليّة ناجحة في الحياة تطبيقًا لقول بيرس "وجود الشيء يعني كونه نافعًا، يقول جيمس في سياق دعوته إلى تغيير العالم بواسطة العمل، حيث تكون الأفكار نفعيَّة وتؤدي إلى نتائج عملية "إنَّ البراغماتي عند معالجته لبعض الإشكالات، بدلاً من أن يُعالجها بالتأمُّل المعجب، يقفز إلى الأمام في نهر الحيرة، إذ يعيش فيها كما تعيش الأسماك في الماء.

فيؤكِّد على ضرورة عدم الاكتفاء بالوصف التأملي لبعض الأفكار أو البحث عن منشئها، بل المهمُّ هو نتائجها العملية التي تُؤثر في سلوكنا وتُغيِّر واقعنا نحو الأفضل أي؛ تُحقِّق لنا المتعة الخاصة. يُضيف جيمس تأكيدًا لنفس الفكرة "إنَّ كل عقيدة تُؤدِّي إلى نتيجة مُرضية أو حسنة، إنَّما هي عقيدة حقيقية، فليست الفكرة مشروعًا للعمل فقط، وإنَّما العمل أو النتائج هي الدليل على صحَّة الفكرة... فقيمة الفكرة ليست في الصور والأشكال التي تُثيرها في الدَّهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات وإنَّما في الأعمال التي تُؤدي إليها هذه الفكرة وفي التغيُّرات التي تُنتجها في الدُّنيا المحيطة بنا ولا يهْمُ في هذه الحالة حقائق الأشياء في ذاتها".

كما اتَّجه ديوي نحو أدائيَّة التَّفكير، لأنَّ الفكرة هي فرضية الفعل. وتقودنا وحدها فعليًا نحو الحقيقة، هذه الأخيرة يُؤكِّد المنهج التَّداولي على أنَّها عملٌ إنسانيٌّ محضٌ، ويؤكِّد شيلر أنَّه "لا توجد حقيقة مطلقة، وإنَّما كلُّ حقيقة فهي إنسانيَّة... وعلى هذا فإنَّ الحقيقة لا تُعلن مرَّة واحدة و إلى الأبد، وإنَّما هي ديناميكية، وفي سيرورة مستمرة. فالحقيقة نسبيَّة وليست مطلقة، تتغيَّر بتغيُّر واقع الإنسان وحاجاته المتجدِّدة. وفي إحدى قواعد المنهج التَّداولي ميِّز جيمس بقوله "إذا اعتقدت في صدق قضيتين فانظر في أثر كلِّ منهما على سلوكك العملي فإن اختلف سلوكك في كلتا الحالتين فالقضيتان مختلفتان، وإن لم تختلف النتيجة فالقضيتان قضية واحدة، ولكن بصورتين مختلفتين". وهنا تبدو البراغماتية نظريَّة في المعنى أيضا، يقول بيرس وجيمس "إنَّ المعنى ليس مفهوما ثابتًا، بل يختلف باختلاف مكانه في سلم الموجودات".

ولإشارة فإن المتتبع لهذا المنهج يلاحظ أن أصحابه يرفضون الالتفات إلى الماضي، وتشرئب أعناقهم دائما إلى المستقبل رافضين المناهج التاريخية، وإن كان لابد من اتخاذ الحاضر نقطة وصل بين ماضٍ حامل لما كان من تراث ، وبين مستقبلٍ ينبئ عما يمكن أن يكون أفضل على حد تعبير محمد الكحلاني، وعلى الرغم من أن البدء من الصفر عمل صعب لكنه ليس مستحيلا، فالعقل البشري قديما استطاع أن يثبت قدرته على الإبداع رغم البيئة والمعطيات البسيطة، فلم لا يستطيع الإنسان اليوم ذلك بتوفر معطيات هائلة بل خارقة أحيانا كثيرة.

وكاستنتاج مما سبق يمكن القول إن أهم نقطة التقاء بين المذهب الفلسفي والتداولية يتحدد في الواقع العملي الذي يجمع بينهما، فإذا كان المذهب الفلسفي ينطلق من أن معنى فكرة ما، أو معتقد أو مسألة ما ليست في الصور الشكلية التي تثيرها في الذهن، وليست في مطابقتها لحقائق الموجودات في الواقع، وإنما في النتائج العملية التي تؤدي إليها هذه الفكرة، فإن التداولية تتجاوز تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها أثناء الاستعمال ، بما يحمل ذلك من ردة فعل على المذاهب التي اكتفت بوصف اللغة والتنظير لها بمعايير تفسيرية أو تقويمية كلية شأن البنيوية مثلا ، وإذا كانت التداولية قد قيدت أثناء تطورها بالممارسة الفلسفية للبراغماتية، فإنها أخذت في صيانة استقلالها بوصفها حقا لغويا بديلا بمحافظتها على حيز وجودها العملي في معالجة الاهتمام بالمعنى اليومي الذي يهتم بالاستعمال اللغوي المتعلق بالمقاصد التي تحققها الظواهر اللغوية في التواصل.